# هل تحققت طموحات إقبال في تضامن إسلامي في مختلف المجالات؟؟؟

دكتور/ شوقي أحمد دنيا(*)

قال تعالى:

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾

وقال صلى الله عليه وسلم:

«مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»

وقال حكيم:

كونوا جميعاً يا بنيَّ إذا اعترى ** خطب ولا تتفرقوا آحاداً

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً ** وإذا انفردن تكسرت أجاداً

وقال الشاعر:

الناس للناس من بدو وحاضرة ** بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

(*) أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة «بنين» - جامعة الأزهر.

## مقدمة:

خلق الله تعالى المسلمين ليكونوا أمة واحدة، وإن تعددت دولهم وتنوعت شعوبهم وتميزت جنسياتهم. فجعل جغرافيتهم منطقة واحدة متلاصقة، لا تجد في غالب الأمر دولة إسلامية إلا وهي محاطة بدول إسلامية، غير مفصولة بفواصل جغرافية حاجزة. وجعل مواردهم الاقتصادية لو نظرت لها على المستوى القطري لا تشكل بمفردها كياناً اقتصادياً يمكّن من التفرد والاستقلالية، فمهما وجدت موارد في أي دولة إسلامية فهي عاجزة بمفردها عن أن تقيم اقتصاداً قوياً مكتفياً بنفسه أو حتى قريباً من ذلك. بينما لو نظرت لها على المستوى الإسلامي لوجدتها تشكل كياناً مكتملاً لا يحتاج حاجة ملحة مخلة إلى غيره. فالعجز هنا متوفر هناك، والمتوفر هنا هو عجز هناك.

وأوجد من العوامل الخارجية في كل زمان ما يحتم عليهم أن يكونوا أمة واحدة. ثم أمرهم سبحانه بأن يكونوا بالفعل في حياتهم متسقين مع هذه الحقائق التي تجعل منهم أمة واحدة. وبهذا صار تضامن المسلمين في كل المجالات، وبخاصة في المجال الاقتصادي حقيقة كونية وفريضة شرعية وضرورة حضارية.

فإذا ما أدركنا واستوعبنا تلك الحقائق فإن العجب يستولي علينا عندما ننظر بعين الواقع إلى واقع العالم الإسلامي في عصرنا هذا والذي يترجم بأجلى صورة، أتم ما تكون الترجمة لمتضادات التضامن الإسلامي ونقائضه من التشرذم والتقوقع والتدابر والتنابز. وتزداد الصورة قتامة إذا ما يممنا وجوهنا قبل العالم الخارجي المحيط والمجاور للعالم الإسلامي، حيث التكامل والتكتل والتعاون والتضامن، وبخاصة في المجال الاقتصادي يفرض نفسه فرضاً في حياة هذه الشعوب. وكأن الحقيقة الكونية التي صاغها شاعرنا الحكيم:

الناس للناس من بدو وحاضرة ❊❊ بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وقد يتساءل سائل: لم هذا الموقف النشاز الشاذ؟ ومن المسؤول عنه؟ وما العائق أمام تحقيق ما تجمعت وأجمعت عليه كل الحقائق الكونية والشرعية والحضارية؟

وأقول إن العوائق عديدة وإن المسئولين عن ذلك كثر على اختلاف درجات عوقانهم ومسئولياتهم. وأرى، وأحسب أن رؤيتي لن تكون بعيدة عن الصواب، أن العامل السياسي وعدم توفر إرادة بل حتى مجرد رغبة سياسية هو المسئول الأول[1].

وأقدم خالص شكري وجليل اعتزازي وعظيم امتناني للقائمين على أمر المؤتمر لحسن ظنهم في ودعوتهم لي للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر المهم بورقة عن هل تحققت طموحات إقبال في تضامن إسلامي في مختلف المجالات؟؟؟. وأدعو الله تعالى أن أكون عند حسن الظن.

ومن ثم فإن المطلوب منا كمفكرين ومنفذين مداومة النظر في هذا الموضوع، بغية تطوير وتنشيط الجهود المبذولة حياله فكرياً وعملياً. وآمل أن يكون لهذه الورقة المتواضعة دور صغير في ذلك.

والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير

(١) وقديماً قرر ذلك رائد نظرية التكامل الاقتصادي بيلا بلاسا في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، الطبعة الأولى، ص١١.

## المبحث الأول
## ضرورة التضامن الاقتصادي الإسلامي

**تمهيد:**

من المنظور الاقتصادي نجد المصطلحات الشائعة هي التكامل والتعاون، ولها معانى محددة في الأدب الاقتصادي، ولها صورها وتجلياتها المعروفة. وبادئ ذي بدء لا يقصد بها موقف عابر تقفه دولة أو أكثر مع دولة تتعرض لظرف طارئ ثم ينتهى الأمر. وإنما المقصود قيام ترتيبات مقننة رسمية ينجم عنها حالة من التلاحم والتكتل المستمر على فترات من الزمن. والمصطلح الأكثر شيوعاً هو التكامل «integration» وصيغة الكلمة تعنى قيام طرفين أو أكثر بإنجاز وضعية يكمل فيها طرف الطرف الثاني. ويتولد عن هذه العملية ميلاد شيء جديد مكتمل المكونات بدرجة أكبر من ذي قبل.

وقد توصل الاقتصاديون إلى تحديد العديد من صور التكامل الاقتصادي، وهي أشبه ما تكون بالمراتب والمراحل فهي متاصفة رأسياً وليس أفقياً[1]. وأولى المراحل تتطلب فقط إزالة القيود الكمية والرسوم الجمركية بين طرفي أو أطراف التكامل، وتسمى منطقة التجارة الحرة. والمرحلة التي تعلوها مباشرة هي أوغل منها في درجة التكامل، حيث تتطلب مع ذلك توحيد السياسة الجمركية للأطراف تجاه الدول الأخرى، وتسمى الاتحاد الجمركي. والمرحلة التي تعلو الاتحاد الجمركي مباشرة هي أوغل في التكامل حيث تتطلب فوق ما تقدم حرية تنقل عناصر الإنتاج من أيدي عاملة وتكنولوجيا ورؤوس أموال بين أطراف التكامل وتسمى هذه المرحلة بالسوق المشتركة. والمرحلة التي تعلو ذلك تكاملاً وإندماجاً تتطلب أكثر من ذلك توحيد السياسات النقدية والمالية بين الأطراف، وتسمى الوحدة الاقتصادية. وتلك هي أعلا مراحل التكامل الاقتصادي.

وتعبير التضامن المستخدم هنا ربما كان مقصوداً، لأن صيغته تقتضي حالة من التوحد والاندماج عالية، فالأطراف ضامنة متضامنة، وكأنها صارت بمثابة شيء واحد، فكل طرف ضامن ومضمون من قبل الطرف الآخر. وهذا هو ما نطمح إليه، وهو ما تسق والتشبيه النبوي للمسلمين بأنهم كالجسد الواحد، وبأنهم كالبنيان يشد بعضه بعضاً.

---

(١) بيلا بلاسا، مرجع سابق.

وقبل أن نُنهي هذا التمهيد علينا أن نحدد المقصود هنا بالتضامن الاقتصادي الإسلامي، ولا يتأتي ذلك دون استرجاع تاريخ فكرة التكامل الاقتصادي الإسلامي، لنتعرف على ما إذا كانت هناك خطوات قد اتخذت من قبل في هذا الصدد أم أننا اليوم نبدأ قصة التكامل من البداية.

والواقع أن هناك جهوداً بذلت في هذا المجال على المستوى النظري وعلى المستوى العملي على السواء[1]، وهناك العديد من الإجراءات التي سلفت، وكان حظها من التوفيق والنجاح متفاوتاً من حال لأخرى، ومن صورة لأخرى، هناك ما بذل حيال منطقة التجارة الحرة وحيال السوق المشتركة على كلٍ من المستوى الإقليمي العربي والمستوى الإسلامي. وهناك مؤسسات أقيمت لخدمة هذا الهدف مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الثماني الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة..الخ.

وفي ضوء ذلك فإن المطلوب منا الآن ليس إعادة اختراع العجلة، كما يقال، وإنما النظر العلمي الجاد فيما بذل وفيما أسس وأقيم على أرض الواقع، وتفعيله، وتطويره، وتعديل ما ينبغي تعديله، والبناء عليه. علينا التعامل الجاد مع التحديات وتصحيح الأخطاء وتوسيع وتعميق الصالح.

وعلينا أن ندرك جيداً أن هدفنا هو تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية، ولا يتعارض ذلك مع تقسيم السير إلى مراحل وخطوات. وعلينا أن نسير في الطريق بحكمة وروية، ولا حرج من بعض التأني، وطالما أننا لا نتوقف ولا نرتد على أدبارنا فإننا واصلون إلى نهاية الطريق إن شاء الله تعالى، وهذا أفضل بكثير من الاندفاع غير المدروس في الحركة على أرض غير ممهدة سرعان ما يعقبه شلل وتوقف، كما حدث في تجارب سابقة للعالم العربي، وكان من عوامل ذلك إهدار أبجدية مراحل التكامل[2]. آن الأوان أن ندخل في صلب مسائل المبحث والتي تندرج تحت هذا التساؤل الكبير: لماذا كان التضامن الاقتصادي الإسلامي ضرورياً؟

---

(١) لمزيد من المعرفة يراجع مصطفي دسوقي، تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي حول «اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة» جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المحرم/مايو ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، د. محمد علي العقلا، السوق الإسلامية المشتركة، القاهرة: مكتبة زهراء الشروق، ٢٠٠٧م.

(٢) د. رفعت لقوشة، السوق العربية المشتركة .مداخلات أولية، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م. وانظر: د. مصطفي محمد، السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.

والإجابة الكلية على هذا السؤال تتلخص في كلمتين، لأن الوضعية الاقتصادية للعالم الإسلامي تقتضي ذلك. ولئن الأوضاع الاقتصادية العالمية هي الأخرى تقتضي ذلك. أما الإجابة المفصلة نسبياً فنشير إليها فيما يلي:

### أ ) الوضع الاقتصادي للعالم الإسلامي:

من ينظر في الوضع الاقتصادي للعالم الإسلامي لا يملك نفسه من العجب، فبينما يمتلك هذا العالم موارد اقتصادية طائلة فإن وضعيته الاقتصادية هي وضعية التخلف الاقتصادي المزري. هو، بلغة المنطق، متقدم بالقوة متخلف بالفعل، وأعيب العيوب نقص القادر على التمام، كما عبَّر عن ذلك شاعرنا الحكيم:

ولم أر في عيوب الناس عيباً ** كنقص القادرين على التمام

ورغم ما يبدو في هذا الموقف من لغز ومفارقة لكنه لا يعز على التفسير. وتبيان ذلك ليس هنا مكانه، ويكفي أن نقول إن التنمية الاقتصادية ليست دالة في الموارد الاقتصادية فحسب، بل هي دالة في العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والدولية إضافة إلى العوامل الاقتصادية. والتحليل العلمي للتخلف الاقتصادي الإسلامي يؤكد على أن مرجعه هو العوامل غير الاقتصادية، والتي لعبت ومازالت دور الكوابح التي تحول دون سير العربة بطاقتها الكامنة فيها.

### ١) الموارد الاقتصادية للعالم الإسلامي:

بلغ سكان العالم الإسلامي حسب التقرير السنوي للبنك الإسلامي لعام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م أكثر من ألف مليار وخمسمائة وخمسة وثمانين مليون نسمة (١,٨٥٨,٨)[1]. وتمثل الفئة الشبابية أكثر من نصف سكانه، وبه عشرات الملايين من المتعلمين في مختلف التخصصات العلمية. والمعنى الاقتصادي لذلك هو وجود سوق واسعة لتوزيع السلع والخدمات، ووجود رصيد كبير من قوة العمل ذات الخبرة والمهارة في مجملها، ومعنى ذلك امتلاك فرصة وجود اقتصاد قوي، وبخاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك ما يمتلكه هذا العالم من موارد اقتصادية طبيعية بمختلف أنواعها من زراعية لمائية لمعدنية، والتي تتحدث عن أحجامها الكبيرة وتنوعاتها العديد والعديد من

(١) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٣٢هـ.

الدراسات والوثائق. وإذا ما أضفنا إلى ذلك ممتلكات هذا العالم من الموارد المالية والرأسمالية والتي لا يختلف اثنان من الباحثين حول وفرتها[1].

والدلالة الاقتصادية لهذا الوضع الاقتصادي من حيث الموارد الاقتصادية أن هذا العالم يمتلك عناصر الإنتاج المهيئة لإنجاز إنتاج قوى متنوع يدخل هذا العالم بجدارة في نادى التنمية الاقتصادية. وبالطبع فإن العنصر الإنتاجي الوحيد الذي لا يمتلكه العالم الإسلامي ما يكفيه هو عنصر التكنولوجيا، لكن المجتمع الذي يمتلك بقية عناصر الإنتاج على هذا النحو لا يصعب عليه توفير هذا العنصر، إذا ما وجدت الإرادة الجادة[2].

## ٢) المستوى الاقتصادي الفعلي للعالم الإسلامي:

إن هذه الموارد الاقتصادية إذا ما أحسن توظيفها لكفيلة بجعل المستوى المعيشي لسكان العالم الإسلامي مرتفعاً لا يقل عما لدى الشعوب والدول المتقدمة المعروفة. فهل هو كذلك؟ الإجابة، بكل أسف، بالنفي الصريح، إذ يعيش هذا العالم حياة التخلف الاقتصادي وإن بدرجات متفاوتة. والمعلومات الموثقة تطفح بهذه الحقيقة المرة سواء من حيث الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه أو من حيث ما هو عليه من مديونية خارجية وصلت ١٠٠٧,١ رغم ما يمتلكه من فوائض مالية تتجاوز ٢ تريليون دولار. ومازال الفقر يعد، حسب تصريح البنك الإسلامي للتنمية أهم تحدى يواجه الدول الإسلامية، فحوالى ٣٠٠ مليون شخص في الدول الأعضاء في البنك يعيشون بمبلغ ١,٢٥ دولاراً في اليوم[3]. ويقرر تقرير البنك أنه حدث تقهقر في ١٨ مؤشراً للأهداف الإنمائية، منها الفقر وتوزيع الدخل وتوفير فرص العمل والجوع والتغذية والمياه النقية والصرف الصحي..الخ. ويصنف دليل القدرات الأساسية على أنه منخفض جداً.

وقد يكون أبلغ من أى مقال في ذلك نظرة خاطفة على مؤشر الجوع في دول العالم الإسلامي كما ورد في تقرير البنك الإسلامي لعام ١٤٣٢هـ.

---

(١) لمزيد من المعرفة ينظر د. محمد العقلا، مرجع سابق، ص١٢٥ وما بعدها، مجلس الوحدة الاقتصادية، توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي، عمّان، يوليو، ١٩٨١م.

(٢) د. عطية صقر، الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥م.

(٣) تقرير البنك الإسلامي السنوي لعام ١٣٣٢هـ.

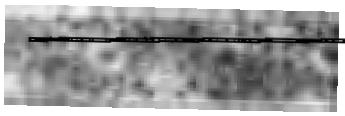

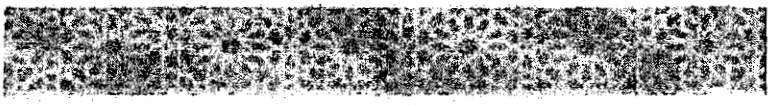

## الملحق ١٤
## مؤشر الجوع في العالم

| م | الدولة | ٢٠٠٦م | ٢٠١١م | حالة الجوع (٢٠١١م) |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أفغانستان | -- | -- | -- |
| ٢ | ألبانيا | ٨,٢ | ٥,٣ | منخفض |
| ٣ | الجزائر | ٥,٢ | ٥٪ | منخفض |
| ٤ | أذربيجان | ٧,٥ | ٥٪ | منخفض |
| ٥ | البحرين | -- | -- | -- |
| ٦ | بنغلاديش | ٣٧,٤ | ٢٥,٨ | حاد |
| ٧ | بنين | ٢٩,٢ | ١٤,٧ | خطير |
| ٨ | بروناي دار السلام | -- | -- | -- |
| ٩ | بوركينافاسو | ٣١,٥ | ١٧,٢ | خطير |
| ١٠ | الكاميرون | ٢٩,٤ | ١٧,٧ | خطير |
| ١١ | تشاد | ٣٦,٠ | ٣٠,١ | متأزم جداً |
| ١٢ | جمهورية القمر | ٢٠,٩ | ٢٦,٢ | متأزم |
| ١٣ | كوت ديفوار | ٢٦,٤ | ١٥,٢ | خطير |
| ١٤ | جيبوتي | ٣٥,٢ | ٢٣,٥ | متأزم |
| ١٥ | مصر | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ١٦ | الغابون | ٧,٢ | ٥,٢ | معتدل |
| ١٧ | غامبيا | ١٦,٤ | ١٥,٠ | خطير |
| ١٨ | غينيا | ٢٢,٤ | ١٧,٢ | خطير |
| ١٩ | غينيا بيساو | ٢٣,٨ | ١٦,٤ | خطير |
| ٢٠ | إندونيسيا | ٢١,٥ | ١٧,٢ | خطير |
| ٢١ | إيران | ٥,٠ | ٥٪ | منخفض |
| ٢٢ | العراق | -- | -- | -- |
| ٢٣ | الأردن | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٢٤ | كازاخستان | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٢٥ | الكويت | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٢٦ | قرغيزستان | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٢٧ | لبنان | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٢٨ | ليبيا | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٢٩ | ماليزيا | ٥,٦ | ٥٪ | منخفض |
| ٣٠ | المالديف | -- | -- | -- |
| ٣١ | مالي | ٣٣,٢ | ١٩,٧ | خطير |
| ٣٢ | موريتانيا | ٢١,٩ | ١٢,٣ | خطير |
| ٣٣ | المغرب | ٦,١ | ٥,٩ | معتدل |
| ٣٤ | موزمبيق | ٢٨,٥ | ٢٢,٢ | متأزم |
| ٣٥ | النيجر | ٣٠,٥ | ٣٢,٥ | متأزم |
| ٣٦ | نيجيريا | ١٨,٢ | ١٥,٨ | خطير |
| ٣٧ | عمان | -- | -- | -- |
| ٣٨ | باكستان | ٢٣,٨ | ٢٠,٣ | متأزم |
| ٣٩ | فلسطين* | -- | -- | -- |
| ٤٠ | قطر | -- | -- | -- |
| ٤١ | المملكة العربية السعودية | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٤٢ | السنغال | ١٩,٢ | ١٣,٦ | خطير |
| ٤٣ | سيراليون | ٢٠,٢ | ١٥,٢ | متأزم |
| ٤٤ | الصومال | -- | -- | -- |
| ٤٥ | السودان | ٢٥,٢ | ٢١,٥ | متأزم |
| ٤٦ | سورينام | ٦,٠ | ٥,٢ | معتدل |
| ٤٧ | سورية | ٥,٤ | ٥٪ | منخفض |
| ٤٨ | طاجيكستان | ٢٤,٥ | ١٧,٠ | خطير |
| ٤٩ | توغو | ٢٣,١ | ٢٠,١ | متأزم |
| ٥٠ | تونس | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٥١ | تركيا | ٥٪ | ٥٪ | منخفض |
| ٥٢ | تركمانستان | ٥,٨ | ٥,٢ | معتدل |
| ٥٣ | الإمارات العربية المتحدة | -- | -- | -- |
| ٥٤ | أوغندا | ١٤,٧ | ١١,٣ | خطير |
| ٥٥ | أوزبكستان | ١٠,٧ | ٦,٢ | معتدل |
| ٥٦ | اليمن | ٢٣,٢ | ٢٥,١ | متأزم |

* تشمل قطاع غزة والضفة الغربية — -- البيانات غير متوافرة

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، مؤشر الجوع في العالم: مشكلة الجوع: تتبع أوضاع الجوع وتحليل أسعار الغذاء، نشرة في ١١ أكتوبر ٢٠١٠م.

كيف تجوع أمة تمتلك هذا الكم من الموارد الاقتصادية؟!!

وأبلغ وصف لنا هو ما ورد في هذا البيت من الشعر العربي

كالعيس في البيداء يقتلها الظما ❊❊ والماء فوق ظهورها محمول

## ٣) لماذا لم ينجح العالم الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟:

هل يجوز أن يقال إن السبب في ذلك عدم رغبته في تحقيق التنمية؟ لو جاز مثل هذا القول حيال الأفراد فإنه لا يجوز حيال دول ناهز عددها الستين دولة. والواقع يشهد بوجود جهود بذلت منذ زمن طويل ومازالت تبذل وإن تفاوتت في جديتها وقوتها، ومع ذلك كان الإخفاق بدرجاته المتفاوتة حليفها. لماذا هذا في ظل توفر هذا القدر من الموارد الاقتصادية؟

والجواب عن ذلك هو وجود العديد من المعوقات والكوابح متنوعة الطباع من سياسية واجتماعية ودولية. والذي يعنينا منها هنا هو عامل لا يختلف على وجوده اثنان. إنه دخول هذا العالم حلبة التنمية من مدخل قطري وليس من مدخل إسلامي ولا حتى إقليمي. كل قطر سار في الطريق. إن كان هناك سير فعلي .بمفرده، متقوقعاً على نفسه، معتقداً أنه يستطيع بمفرده واعتماداً على بعض الموارد التي لديه السير في ركب السائرين في طريق التنمية. والكثير من هذه الأقطار لم يستطع السير أصلاً وبعضها سار وحده مكرهاً لأنه لم يجد من يأخذ بيديه من الأقطار الشقيقة ذات الحظ الأحسن نسبياً. ونسى القائمون على أمر هذه الأوطان والأقطار الإسلامية حقائق ما كان لها أن تغيب وتنسي وتتواري عن الأبصار والألباب. نسوا أن العالم اليوم لم يعد كما كان بالأمس عندما أخذت الدول المتقدمة اليوم تشق طريق التنمية والتقدم سلفاً، فيومها لم يكن هناك عالم آخر غيرها له قوته وله ضغوطه وله مصالحه والتي تحدد لهذه الدول ما يمكنها عمله وما لا يمكنها عمله، لم تكن هناك دول لها من القوة ما يمكنها من تحديد المسار وسرعته أمام هذه الدول الغربية. بل أقول إن العالم الآخر آنذاك كان مدعماً ومعيناً لهذه الدول في نهضتها وتقدمها، إن من خلال مدها بالموارد الطبيعية التي تحتاجها أو بالأيدي العاملة أو بالسوق الواسعة لترويج منتجاتها الصناعية. وفي ضوء هذا الواقع تمكنت الدول آنذاك من السير دولة دولة في طريق التنمية وإن تواضعت مواردها الذاتية.

فهل صورة الواقع الاقتصادي العالمي اليوم على هذا النحو؟ إن الوضع اليوم مغاير كل المغايرة لهذه الصورة ومناقض لها. كيف؟

## ب) الواقع الاقتصادي العالمي:

غفلنا نحن المسلمين؛ حكاماً وشعوباً عن حقيقة الواقع الاقتصادي العالمي الراهن وما له من سمات جد مغايرة ومناقضة لما كان عليه بالأمس.

نحن الآن ومنذ وقت مضى ليس بالقصير حيال دول أجنبية على درجة كبيرة من القوة السياسية والاقتصادية، ولها مصالحها التي لا يجوز لأحد الاقتراب منها، ناهيك عن معارضتها وإلا ووجه بما قد يصل إلى الحرب والإفناء. وبالطبع فإن مصالح الكبار في معظمها لا تتسق ولا تتناغم ومصالح الصغار الذين يريدون أن يكون لهم مكان في ساحة التنمية التي أصبحت ناديا للكبار ولا يصرح لغيرهم بدخوله إلا بسلطان. والسلطان هنا هو القوة، ولا قوة مع القطرية، وبخاصة إذا ما كانت في معظمها قطرية قزمة. قل لي بربك هل تستطيع دولة من عشرات الدول الإسلامية أن تقف بمفردها أمام أمريكا أو بريطانيا أو الصين أو غيرها؟!

وليت الأمر وقف عند حد وجود دول كبار لها مصالحها، بل تعداه إلى وجود تكتلات فوق العملاقة لمجموعات هذه الدول العملاقة[1]. ومعنى ذلك أن المشهد اليوم ليس هو مواجهة أمريكا مثلاً بمفردها وإنما مواجهة اتحاد النافتا الذي يضم أمريكا وكندا والمكسيك، وليس مواجهة فرنسا أو بريطانيا بمفردها وإنما مواجهة أوربا كاملة ممثلة في الاتحاد الأوربي. ومعنى ذلك زيادة الموقف سوءاً فوق سوء أمام حماية الأقطار الإسلامية لمصالحها في نادي الكبار.

فإذا ما أدخلنا في المعادلة عنصراً جديداً آخر متمثلاً في الشركات العالمية العابرة للقارات المتعدية للجنسيات والتي ترجع في جملتها إلى دول خارج دائرة العالم الإسلامي والتي تسيطر على ما يزيد على ثلاثة أرباع التجارة الدولية والاستثمارات الدولية[2] فإن صورة المواجهة غير المتكافئة تزداد وضوحاً وتشتد حدة. أضف إلى ذلك عنصراً آخر حاكماً في الملعب الدولي والمتمثل في المنظمات الاقتصادية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية[3].

---

(١) د. رفعت العوضي، التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

.د. إسماعيل شلبي، أهمية وحدة الأمة الإسلامية ومعوقاتها، الملتقى الأول لعلماء المسلمين، مكة المكرمة، ١٣٢٧هـ.

(٢) د. شوقي دنيا، اتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل، مركز صالح كامل، سلسلة الدراسات والبحوث(٢٢).

.د. عبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربي، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

(٣) د. علي حافظ منصور، المنظمات الدولية الاقتصادية وأثرها على اقتصاديات العالم الإسلامي، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

والتي تهيمن على الإجراءات والأساليب الدولية التي تحقق للدول الكبرى والشركات الدولية أساساً مصالحها، مهما كان ذلك على حساب مصالح الدول الضعيفة والتي تتكون أساساً من الدول الإسلامية.

ويتوج ذلك كله ما يسود العالم اليوم مما يعرف بالعولمة الاقتصادية وما تتضمنه من تحرير التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية وإزالة الحواجز والحدود وتحويل العالم إلى ما يشبه الدولة الواحدة. وجعل الأسواق الخارجية أسواقاً داخلية(١).

هل في ضوء هذا الواقع الاقتصادي العالمي تستطيع دولة إسلامية أو حتى بضع دول أن تحقق بمفردها ما تصبو إليه من تنمية حقيقية تحيلها بالفعل من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة لها موقعها المحفوظ في ساحة التنمية؟ إن ذلك حلم أقرب ما يكون إلى الوهم(٢)، والتجارب المريرة التي قامت بها الدول الإسلامية في هذا الصدد وما لحقها من فشل قد يكون كلياً خير برهان على ذلك.

في ظل هذا الواقع لا مناص أمامنا من إقامة تكتل إسلامي حقيقي وتكامل اقتصادي لا يقف عند المرحلة الأولى، وإنما يتعامل مع كل المراحل بأقصى درجات الرشادة والفاعلية. وبه فقط نحجز لنا مكاناً في نادي الكبار وندخل دخولاً حقيقياً في سباق التنمية.

ولا مناص أمامنا من سماع القرآن الكريم وهو يأمرنا وينهانا ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾[آل عمران:١٠٣] ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[الأنفال:٤٦].

---

- د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م، ص٣٠٩، وما بعدها.
- د. إبراهيم المطرف، الاقتصاد العربي .الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- د. محمد الدمرداش، فرص وتحديات أمام أداء الاقتصاد العربي، نفس المؤتمر.

(١) هانس بيتر مارتين، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، ٢٣٨ الكويت.

(٢) د. محمد البرعي وآخرون، المرتكزات القويمة لتعزيز قدرات الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

ومن سماع الحديث الشريف وهو يرغبنا ويحذرنا «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً»[1] «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتهم، قالوا: أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، لكنكم غثاء كغثاء السيل..»[2].

ومن سماع الرجل الحكيم وهو ينصح أولاده

كونوا جميعاً يا بني إذا اعترى ** خطب ولا تتفرقوا آحاداً

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً ** وإذا انفردن تكسرت آحاداً

نسمع ونعمل ونطيع، وإلا فالفشل والمزيد من الهوان والضياع.

وهكذا نجدنا أمام المدخل الانمائي الصحيح الذي قال به النقل وصدقه العقل وأكدته التجربة، وهو ما كان من بوابة التضامن الاقتصادي الإسلامي، ندخل من خلاله أمة واحدة أو على الأقل قومية كبرى إذا تعذرت الأولى مرحلياً. إن عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة والشركات العابرة للقارات وعالم التقنيات والمعلوماتية وعالم العولمة. وإذا لم ندخل في هذا العالم فلن يكون لنا مكان ولا بقاء، وسنخرج قريباً من التاريخ. والدخول الحقيقي في هذا العالم ليس له مدخل إلا التضامن الاقتصادي والتكامل القومي الذي يصل إلى حد التضامن. وبذلك فقط نضمن إنجاز التنمية ونضمن حسن استغلال مواردنا والحفاظ عليها من الجوعى من هنا وهناك، ونضمن الحصول على شروط أفضل بكثير في تجارتنا وعلاقتنا الاقتصادية الدولية. ونضمن تحقيق المستوى المعيشي الكريم لشعوبنا بدلاً من أن يكون الفقر هو القاسم المشترك الأعظم بينها طبقاً لتقرير البنك الإسلامي الذي سلفت الإشارة إليه، بل ونضمن في الوقت نفسه تضامناً إسلامياً شاملاً لا تقبل التفكك والتشرذم، لأن الواقع المعاصر بتجاربه العديدة أثبت أن اللحام الاقتصادي هو اللحام الأقوى لربط الأجزاء ببعضها، وبخاصة إذا كان لحاماً من كلا الطرفين، وليس من طرف لطرف. والترجمة الاقتصادية لهذه المقولة أن يكون التضامن الاقتصادي متسقاً من حيث الواقع مع اشتقاق الكلمة «التضامن» الذي ينبئ عن حدوث الفعل من الطرفين معاً إنه لشيء جيد وطيب أن تقف دولة إسلامية اقتصادياً مع دولة أخرى دعماً ومؤازرة، بيد أن الشيء الأجود والأطيب أن تؤازر كل دولة الأخرى. بحيث لا يكون هناك معطي وهناك آخذ، بل الجميع معطى وآخذ في نفس الوقت

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أبو داود وأحمد.

فالمسألة مشاركة في العون «تعاون». هذا يقدم هذا العنصر الاقتصادي وذاك يقدم ذاك العنصر، ونصبح بذلك بالفعل أمام عمليات وأنشطة ومشروعات اقتصادية مشتركة، يشعر فيها كل طرف بأنه مستفيد منها وليس مجرد مفيد، بهذا تكون اللحمة الاقتصادية من أقوى ما يكون على الزوال. والعجيب أن هذه الحقيقة الاقتصادية قد ألمح إليها القرآن الكريم ولفت الأنظار إليها. وذلك في ملحمة سد يأجوج فكلنا يعلم أن ذا القرنين مكنه الله تعالى من كل أسباب الانجاز الفعال، ومع ذلك لم يكتف بما لديه بل طلب المشاركة الفعلية من القوم الذين ناشدوه بناءَ سداً لهم؛ فقال: أعينوني بقوة وقال آتوني زبر الحديد[1].

(١) د. شوقي دنيا، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة أبحاث الفائزين بالجائزة.

## المبحث الثاني

## مداخل التضامن الاقتصادي الإسلامي

رغم الجهود الإسلامية المبذولة منذ زمن بعيد لإنجاز التنمية، فإن التنمية لم تنجز حتى اليوم بالشكل الحقيقي المرغوب فيه. وقلنا إن وراء ذلك العديد من العوامل والأسباب، وتناولنا عاملاً يعد لدى الباحثين والمحللين من العوامل الرئيسة المسئولة عن ذلك الإخفاق لمناسبته لموضوع الورقة، وهو ما يتمثل في دخول العالم الإسلامي حلبة التنمية دولاً منفردة وأقطاراً أحادية دونما تضامن وتكامل. وتوصلنا إلى ضرورة دخول الحلبة من مدخل التكامل الاقتصادي إن أردنا بحق إنجاز التنمية، طالما توفرت العناصر الأخرى الحاكمة. وقد أشرنا في المقدمة إلى ما هنالك من صور وتجليات للتكامل الاقتصادي، كما أظهرها الواقع التطبيقي.

والعالم الغربي طبَّق فكرة التكامل الاقتصادي من خلال مدخل تجاري في الأساس، بمعنى أن اعتمد التجارة بين الدول كقاطرة تجر الدول نحو التكامل فكانت المرحلة الأولى تجارية «منطقة التجارة الحرة» وكانت المرحلة الثانية أيضاً تجارية «الاتحاد الجمركي ونجحت بالفعل هذه الصيغة التكاملية في إحداث تكامل اقتصادي صعد إلى مرحلته الأخيرة « لوحدة الاقتصادية» في إحدى تطبيقاته.

وأخذت الدول النامية ومنها الدول الإسلامية في تقليد الغرب في هذا النهج، لكن النتائج لم تكن مبشرة كما تم سلفاً في الغرب. الأمر الذي جعل الباحثين يقابون الأمر على وجوهه لمعرفة اختلاف النتائج لمقدمات واحدة. وتوصلوا إلى أن واقع التجربتين مختلف، ومن ثم جاء الاختلاف في النتائج[1]، فهناك دول أنجزت التنمية أولاً ثم أرادت المزيد من التنمية من جهة والحفاظ عليها من جهة أخرى فوجدت أمامها التكامل التجاري ليحقق لها ما أرادت، فأنجزت وحققت. بينما نحن لم ننجز التنمية بعد ونريد للتكامل التجاري أن ينجزها لنا فتبين أنه أعجز من أن يحقق ذلك وأعجز من أن يحقق تكاملاً من الأساس. ورد الفعل الرشيد على ذلك لا يكون بإدارة الظهر لفكرة التكامل الاقتصادي كلية، واستمرار النهج القطري أملاً في تحقيق التنمية. إنما يكون باتخاذ نهج التكامل طريقاً مع عدم التقوقع حول الصورة التقليدية له والمتمثلة في قاطرة التجارة. فالتكامل له العديد من

(١) د. إسماعيل شلبي، التكامل الاقتصادي الإسلامي بين الإقليمية والعولمة، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٦م.

الصور، منها الصورة الاستثمارية ومنها الصورة الجامعة بين التجارية والاستثمارية. وعلينا استخدام الأنجح منها في تحقيق التكامل الحقيقي بيننا ومن ثم إنجاز التنمية لـ المنا.

وفي هذا المبحث نشير إشارات كلية إلى هذه الصور الثلاث مع التذكير برؤيتنا للصورة الأكثر نجاعة.

### ١ـ المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي:

هو المدخل الذي اعتمد تحرير التجارة مدخلاً للتكامل الاقتصادي بين الدول. وقد تمثل ذلك حتى وقت ليس بالبعيد في تحرير التجارة السلعية. تجارة السلع من خلال إزالة القيود الكمية والرسوم الجمركية. وحديثاً أدخل على هذا المدخل تعديل أو تطوير تمثل في تحرير التجارة الخدمية. تجارة الخدمات. وإزالة ما هنالك من حواجز تعوق حركتها بين الدول التي تنشد التكامل الاقتصادي. ونال هذا التطوير دعم الكثير من الباحثين من منطلق أنه أكثر فاعلية من مدخل تحرير التجارة السلعية.

وقبل أن نعلق على هذا التطوير تجدر الإشارة إلى أن فكرته طبقت أولاً في الدول المتقدمة وبخاصة منها الدول الغربية، وقد حقق لها الكثير من النتائج المرجوة. لكن هذا التطوير لم تترسخ أقدامه العملية بعد في دنيا العالم النامي الذي يضم بين ربوعه العالم الإسلامي ومن ثم فلم يمض وقت كاف يمكننا من تقييمه والحكم على مدى نجاعته.

وعموماً فإن المدخل التجاري سواء منه ما تعلق بتحرير التجارة السلعية، أو بتحرير التجارة الخدمية وإن كان لم يزل في بدايته لم يكن فعالاً بالدرجة المطلوبة في تحقيق ما كان يعلق عليه من آمال، فلم يستطع أن يحرر التجارة البينية تحريراً قوياً فاعلاً، ومن ثم لم يمثل آلية فاعلة في إنجاز تنمية هذا العالم الإسلامي، وتبين أن هناك عوامل هيكلية وتنظيمية وسياسية حالت دون تحقيقه للمطلوب، فليس هناك تنسيق حقيقي بين الخطط الاقتصادية الإسلامية إن كانت هناك خطط أصلاً في العديد من دول العالم الإسلامي، وليس هناك تنسيق بين التشريعات التجارية والمالية والنقدية، وهناك ضعف القدرة التصديرية في العديد من السلع لدى هذه البلدان، وعدم وجود رغبة حقيقية لدى الكثير من هذه الدول في تحرير التجارة بينها[1]. وخلصت بحوث ودراسات قدمت في هذا الشأن إلى القول بأن مدخل تحرير التجارة السلعية لن يؤدى إلى الإسراع بالتكامل الاقتصادي بين الدول

(١) د. نبيل حشاد، مرجع سابق، ص٣٣٧.

الإسلامية، وأول ما تبادر إلى الذهن لدى بعض الباحثين عندئذ هو تحرير تجارة الخدمات بين هذه الدول أو على الأقل مجموعة منها. والمعروف أن الخدمات هي الشائق المعنوية للسلع، وينضوي اليوم تحت جناحها عشرات البنود مثل خدمات النقل والتخزين والتأمين والاتصالات والبحوث والاستشارات والبنوك..الخ ومن حسن الطالع أن التجارة البينية العربية والإسلامية في الخدمات تشكل نسبة أعلا بكثير من تجارتها البينية في السلع. وأن العوائق التي تقف أمام تحريرها قد تكون أقل صعوبة منها في التجارة السلعية[1].

وهناك جهود بذلت لتحرير هذه التجارة بين الدول العربية والدول الإسلامية من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعته ومن خلال اتفاقيات أبرمت بين بعض الدول العربية. والأمر في حاجة إلى مزيد من الدعم والتفعيل والتنشيط في هذا المجال لما له من آثار اقتصادية طيبة على الاستثمارات الإسلامية المشتركة وحرية انتقال عناصر الإنتاج وتوطنها في الموطن المناسب وبخاصة ما تعلق منها بالخبرات والمهارات. إن الطريق لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والدول الإسلامية ليس مذللاً ممهداً. وعلينا العمل بشكل جاد على تذليل وإزالة هذه العقبات[2].

### ٢ـ المدخل الاستثماري للتكامل الاقتصادي:

يسمى هذا المدخل عند بعض الباحثين بالتكامل الإنمائي[3]، انطلاقاً من كونه المدخل الذي يحقق التنمية بالفعل. وعموماً هي اختلاف مصطلحات ليس إلا، فلموضوع واحد ويحاجج أنصار هذا المدخل بحجج نظرية وأخرى عملية لفشل المدخل التجاري أو المدخل السوقي، إشارة إلى السوق وما يجرى فيه من تجارة، فشله في تحقيق المقصود والمستهدف لدى الدول النامية والتي منها الدول الإسلامية والمتمثل في التنمية. فأين هي تلك السلع والخدمات التجارية لدى تلك الدول، والتي يكون لتحريرها صدى مؤثر في إنجاز التنمية، إضافة إلى هذا الكم الهائل من المعوقات التي تعترض هذا التحرير. وإذن لا مفر من مدخل آخر للتكامل الاقتصادي ويتمثل في التكامل الاستثماري أو الإنمائي أو الإنتاجي، سمه ما شئت طالما أنت في حلبة الاستثمار والإنتاج ولست في حلبة السوق والتجارة، فأنت في الأول في حاجة إلى الإنتاج والاستثمار ويعقب ذلك حاجتك إلى تسويق هذه المنتجات.

---

(١) د. عبد الفتاح النعماني وآخر، صناعة الخدمات العربية ودورها في الإسراع بتحقيق التكامل العربي، المؤتمر العلمي السنوي الدولي العشرين، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤م.

(٢) نفسه.

(٣) د. إسماعيل شلبي، التكامل الاقتصادي الإسلامي ..، مرجع سابق

والمقصود بهذا المدخل ببساطة التوجه نحو زيادة الاستثمارات، وتحقيق ذلك قطرياً متعذر في حالات كثيرة، لكنه جد ميسور إسلامياً أو حتى عربياً. وبهذا فنحن إذا أردنا بالفعل إنجاز التنمية علينا ببذل كل جهد ممكن لإقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين أكثر من دولة من هذه الدول. وفي الحقيقة هناك جهود بذلت وتبذل على هذا الصعيد الاقتصادي من خلال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وكذلك بعض المراكز التي أقامتها منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المؤسسات والمنظمات والهيئات بيد أن الأمر يتطلب بذل كل ما يمكن بذله من جهود مالية وتنظيمية وتشريعية وسياسية لتفعيل هذه المؤسسات ودعمها وإدخال عناصر جديدة قد يكون لها دورها الفاعل في هذا الصدد مثل القطاع الخاص[1]. وأن تكون نظرة الحكومات إليها نظرة اعتبار، وعلى أنها لا تقل أهمية عن المشروعات الوطنية إن لم تزد، وأنها جديرة بكل دعم وتشجيع.

### ٣ـ المدخل التجاري ـ الاستثماري للتكامل الاقتصادي:

لم تترسخ بعد أقدام هذا المدخل التكاملي، إن جاز التعبير في أدبيات التكامل الاقتصادي، ولم يصك لنفسه اسماً مميزاً ومصطلحاً يقف على قدم وساق حيال مصطلح التكامل التجاري ومصطلح التكامل الاستثماري. وهذا المدخل هو من حيث التاريخ يعد أحدث من سابقيه، ومن حيث المحتوى والمضمون هو قد استفاد من أخويه السابقين له. وـ حاول أن يتلاشي المعوقات التي وقفت في طريقهما، ثم إنه يأخذ من كلٍ منهما بطرف، فلا هو بالتجاري المحض الذي ينحصر في العمل على تحرير التجارة بين الدول، ولا هو بالاستثماري المحض الذي يتمحور حول قيام مشروعات استثمارية مشتركة. ومن الناحية العملية ربما لم يوجد أي من التكامل التجاري المحض والتكامل الاستثماري المحض، فلم يخل التجاري من أعمال استثمارية، ولم يخل الاستثماري من أعمال تجارية. بيد أن ذلك في كلتا الحالتين كان عملاً ثانوياً بجوار النشاط والجهد الأصلي وحيث إن التكامل بمفرده ثبت عجزه. وحيث إن التكامل الاستثماري، وإن لم يثبت عجزه كسابقه فإنه في حاجة إلى مؤازرة ودعم على الجبهة التجارية، لما هو معروف من أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية التداخل والتشاجر والترابط، فلا زراعة ولا صناعة دون تجارة، ولا تجارة دون زراعة وصناعة..الخ بمعنى أنه لا يتأتي وجود تجارة قوية مؤثرة دون استثمارات قوية وناجحة في مجالات اقتصادية شتي. والعكس صحيح[2].

---

(١) البنك الإسلامي، التقرير السنوي، ١٤٣٢هـ.

(٢) د. جاب الله عبد الفضيل وآخر، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث.

وعلينا أن نعترف بهذه الحقيقة الاقتصادية ونعمل بمقتضاها، ويكون ذلك بالسير على المحورين معاً وبالدخول من المدخلين معاً؛ التجاري والاستثماري فنبذل كل جهد ممكن في تحرير ما يمكن تحريره من تجارة سلعية وخدمية، ونبذل في ذات الوقت كل جهد مستطاع في إقامة ما يمكن إقامته من استثمارات مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعلينا أن ندرك ونؤمن بأن عملنا هنا يغذي عملنا هناك، وعملنا هناك يغذي عملنا هنا، لأنها تغذية مرتدة أو متبادلة.

وأعتقد أن هذا ما يجرى عليه العمل الآن في العالم الإسلامي، وبخاصة من خلال مجموعة البنك الإسلامي والمراكز الاقتصادية التي أنشأتها منظمة التعاون الإسلامي. والمطلوب هو تدعيم حكومي وشعبي قوي لهذه المؤسسات وإيجاد المزيد من التعاون والتنسيق بينها، وإنشاء مراكز ومؤسسات جديدة توجب الحاجة والمصلحة إنشاءها.

وحبَّذا لو ركزنا كثيراً على حسن اختيار عملنا وتحركاتنا، وألا نقع في محذورين كلاهما مدمر؛ التسرع الزائد بما يحمله من تحليق في خيال ليست له أرضية من الواقع، فلا يتحقق فنصاب بالإحباط، والبطء الشديد الذي يقعدنا عن الحركة النشطة، ولا يحقق منه شيء ذو بال فتكون النتيجة هي نفس النتيجة السالفة. معنى ذلك ضرورة التدرج المدروس. وضرورة تنوع الجهود دون بعثرتها على جبهتي التجارة وتحريرها والاستثمارات وإقامتها وتنشيطها.

## المبحث الثالث

## مجالات محورية في التضامن الاقتصادي الإسلامي

ومهما يكن من أمر نوع التكامل الاقتصادي الأكثر فاعلية فإن هناك جهوداً كثيرة يجب بذلها حتى يتحقق لنا إنجاز التكامل أو التضامن الذي يحقق لنا التقدم والتنمية.

وبما أن هناك جهوداً كثيرة بذلت سلفاً في هذا المضمار وهي في مجملها جيدة فإن المطلوب منا اليوم هو تفعيل هذه الجهود وتطوير ما يحتاج إلى تطوير منها وإضافة ما يستدعي الأمر إضافته من جهود جديدة.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى عدة جهود يجب بذلها في هذا الشأن وهي:

### ١ـ تشجيع التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي وشعوبه.

نحن ندرك ما هنالك من جهود سلفت في هذا الشأن. وما نطلوب منا المراجعة المستمرة للأوضاع حتى نذلل ما ظهر من عقبات في هذا الطريق ونتدارك ما قد حدث من قصور أو تجاوزات أو حتى أخطاء.

إننا ندرك جيداً أن نتائج الجهود التي بذلت في هذا الصدد لم تكن على الوجه المطلوب وقدمت دراسات عديدة لتحليل وتفسير هذا الأمر. وتوصلت إلى العديد من العوامل والأسباب التي كانت وراء ذلك. وعلينا الآن أن نبادر بعلاج هذه العوامل والأسباب والعمل على تنحية ما يمكن تنحيته منها سواء كان من طبيعة اقتصادية أو طبيعة تشريعية أو طبيعة سياسية. أو طبيعة تنظيمية، وربما كان من المفيد أن نتخير الإجراء الأسهل والذي لا يصطدم بعقبات كأداء ونسير فيه. ولا مانع من أن يكون التحرير التجاري انتقائياً يتخير بعض السلع والخدمات، والنجاح في هذا الحيز سوف يمهد الطريق للنجاح في حيز أوسع ويذلل بعض العقبات الصعاب في مجالات أخرى. ويجب مراعاة أوضاع الصناعات والمشروعات الأقل تطوراً حتى لا يؤدى تحرير التجارة إلى تدميرها أو زيادة وضعها سوءاً. كذلك تجب مراعاة أثر ذلك على الوضع المالي للدولة، لأن التحرير معناه فقدان الدولة لإيرادات جمركية كانت تمول الخزينة العامة فكيف يكون العمل آنذاك[1].

إن التعارض بين المصالح القطرية والمصالح الإسلامية أو القومية وإن لم يكن بالحدة المتصورة لكنه قائم، على الأقل لدى بعض الدول الإسلامية. وتجب مراعاته، حتى لا تتعثر الجهود

(١) د. نبيل حشاد، مرجع سابق، ص٣٣٧.

أمام خشية ضياع المصالح القطرية. وقد كان ذلك أحد العوامل الأساسية في تعثر الجهود التي بذلت في الماضي وحتى الآن لإنجاز تكامل اقتصادي حقيقي إسلامي[1] . فالمطلوب إيجاد صيغ ومخارج تحقق كلتا المصلحتين؛ القطرية والإسلامية، أو على الأقل أكبر قدر منها وإيجاد آليات لدعم وتعويض ما قد ينجم من مضار على هذا الطرف أو ذاك من جراء ما حدث ويحدث من تكامل.

وغير خاف ما يبذله البنك الإسلامي ومجموعته وكذلك المراكز والهيئات التي أقامتها منظمة التعاون الإسلامي من جهود حميدة في هذا الشأن، لكن الأمر أكبر بكثير ويتطلب مزيداً من دعم الحكومات المباشر وغير المباشر.

### ٢. فتح أبواب الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري:

إذا كانت الخطوة السابقة تنصرف إلى التكامل التجاري وتشجيع التجارة البنية بين دول العالم الإسلامي فإن هذه الخطوة تنصرف إلى التكامل الاستثماري أو الإنتاجي. وكما سبق أن أشرنا فإن الحالة الإسلامية تستدعي لتكاملها أن ننهج نهج التكامل الذي يجمع بين عناصر تجارية وعناصر استثمارية.

ومعنى ذلك أنه لا مناص من قيام استثمارات مشتركة بين الدول الإسلامية، سواء على مستوى الحكومات، أو على مستوى القطاع الخاص. أو على مستوى الحكومات والقطاع الخاص. المهم في الأمر قيام هذه المشروعات الإنتاجية، سواء على المستوى الإسلامي أو إذا تعذر فعلى المستوى الإقليمي أو إذا تعذر فعلى مستوى مجموعة من الدول حتى ولو كانت دولتين.

إن ذلك إذا ما أحسن اختيار مجاله وأحسن اختيار موطنه وأحسن اختيار طريقة المشاركة فإنه إذا ما أنجز أنجز معه العديد من النتائج التي نرجوها من حسن استغلال للموارد وحسن تقسيم للعمل واتساع للسوق وإيجاد حماية من النهب الخارجي أو التعرض لضغوط في التبادل ومعدلاته وأساليبه.

يضاف إلى ذلك أنه قد يكون أيسر تنفيذاً ولا يتعرض للعقبات المتنوعة التي حالت ومازالت دون تحقيق تكامل اقتصادي إسلامي. والمهم هنا أن نحسن اختيار هذه المشروعات الاستثمارية ونتخير منها الأهم فالأهم، وليكن جهدنا منتشراً على مختلف

(١) نفس المرجع.

القطاعات والمجالات الاقتصادية من زراعية وصناعية و تجارية، ولتتخير في كل قطاع بعض المشروعات ذات الأهمية وذات الاحتياج الأشد لها وذات المزيات التكاملية العالية.

وعلينا أن نؤمن لهذه المشروعات كل متطلبات قيامها واستمرارها من تشريعات واتفاقيات وتمويل ومرافق وغير ذلك مما يتطلبه المشروع.

وحبَّذا لو تركزت الجهود التكاملية في هذه المرحلة على إقامة مشروعات زراعية تؤمن للعالم الإسلامي اكتفاء ذاتياً على الأقل من السلع الغذائية الأساسية وتباعد بينه وبين كابوس الجوع القاتل. وقد سودت مئات الصفحات بالحديث عن التبعية الغذائية في العالم الإسلامي وعن هذه الفجوة المتزايدة الاتساع في المجال الغذائي[1]. والمفارقة أن هذا القطاع الاقتصادي بالذات عوامل الإنتاج فيه كلها متوفرة في ربوع العالم الإسلامي، واللافت للنظر كذلك حياله أنه يمثل حالة جيدة لتجسيد مضمون فكرة التكامل الاقتصادي حقيقة كونية جغرافية واقتصادية. فهنا يوجد المورد الزراعي ممثلاً في الأراضي والمياه، وهناك يوجد المورد الزراعي ممثلاً في الأيدى العاملة الماهرة، وهنالك يوجد المورد الزراعي ممثلاً في الأموال اللازمة لتمويل هذه المشروعات، يضاف إلى ذلك الوحدة الجغرافية، حيث الغالبية العظمى من الدول الإسلامية متلاصقة دون حواجز طبيعية مانعة من الانسياب يمنة ويسرة.

والمعروف أن فاتورة الغذاء تتصاعد تكلفتها يوماً بعد يوم على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي، وقد وصلت في بعض الحالات إلى تهديد صريح وقوى لمعتقداتنا وشريعتنا واجتماعياتنا، بل ووجودنا نفسه. والأمر من الأهمية والخطورة بمكان[2].

وحبذا لو ركزنا في المجال الصناعي على عدة صناعات تمس حاجة العالم الإسلامي إليها من جهة وتتوفر لديه معظم متطلبات قيامها من جهة أخرى، مثل الصناعات الدوائية وصناعة الأسلحة وبعض الصناعات الثقيلة. ومن المهم مراعاة الموقع الصحيح لهذه الصناعات على خريطة الخطط والبرامج الاقتصادية للدول الداخلة في

(١) لمزيد من المعرفة تراجع أوراق المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠م.

(٢) البنك الإسلامي، التقرير السنوى، ١٤٣٢هـ.

التكامل. وحبذا لو احتذت الدول الإسلامية في هذ الصدد حذو الشركات العالمية متعددة الجنسيات فقامت بإنشاء شركات إسلامية عابر ة للأقطار ومتعددة الجنسيات. إذ في ذلك ترسيخ قوى للتكامل ومزيد من دعم اللحام الاقتصاد ي بين الدول.

وحبذا لو ركزنا في مجال التجارة وبخاصة تجـ رة الخدمات على توفير أساطيل بحرية تجارية وما نحتاجه من موانئ وخدمات تزيل ما هناك من مسافات اقتصادية بين دول متلاصقة جغرافياً. وعلى توفير الطرق البرية الإق يمية بحيث ترتبط كل الدول الإسلامية بشبكة حديثة متطورة من الطرق تصل شرق ال بلاد بغربها وجنوبها بشمالها، وهنا يلعب المدخل التكاملي الاستثماري دوره البارز في دعم ونجاح المدخل التكاملي التجاري.

إن السعي الحثيث لإقامة هذه الأنشطة وتفعيل وتدعيم القائم منها هو بشكل مباشر تدعيم وتنشيط لقيام السوق الإسلامية المشتركة، حتى وإن لم نعلن عن قيامها في اتفاقياتنا. أليست السوق المشتركة تقوم على تحرير التجـ ارة وتحرير انتقال عناصر الإنتاج وتوحيد السياسات النقدية والمالية؟ وكل هذه الجهود على الصعيد التجاري والصعيد الاستثماري حتى ولو لم تكن شاملة مبرمجة فإنها تصب في خانة هذه السوق. وبنجاح هذه الجهود وتوسعها يوماً بعد يوم سوف نجد أنفسنا أمام سـوق إسلامية مشتركة قد أنجزت بالفعل أو أنجز الكثير منها.

### ٣ـ توجيه الدعم والقروض للدول الإسلامية:

تقف قضية الدعم المالي من بعض الدول الإسلا مية التي حباها بتوفر المال لديها للدول الإسلامية الأخرى التي لم ترزق ببسطة في المـ ل، تقف على رأس الأوليات في التضامن الاقتصادي الإسلامي. وبخاصة لتلك الـ دول الإسلامية ذات الأوضاع الاقتصادية المتردية[1].

والتضامن في هذا الجانب لا يقف عند الجهود ا لحكومية الرسمية بل يتخطاه إلى الجهود المجتمعية من مؤسسات ومنظمات المجتمع الخيرية من خلال جمعيات الإغاثة والمؤسسات الوقفية. وعلى الجهات الحكومية ومنظماتها أن تقدم في هذا الشأن المنح وكذلك القروض الحسنة الخالية من الأعباء غير الفعلية. إن المطلوب قروض حسنة

(١) البنك الإسلامي، تقرير ١٤٣٢هـ.

وليست قروضاً ميسرة. فطالما تم التعاون من خلال الإقراض فليكن إقراضاً بغير أعباء لا تفرضها نفقات فعلية.

وحبَّذا لو دخل الدعم المالي بين الدول الإسلامية من بوابة صيغ التمويل الإسلامية العديدة المتنوعة، إذ هي أجدي بكثير من التقوقع حول الدعم من خلال الدين. وهناك بالفعل جهود جيدة في هذا الشأن، ولكنها بحاجة إلى تنشيط وتعميق[1].

والله تعالى نسأل أن يكلل كل عمل حول تحقيق التضامن الاقتصادي الإسلامي بالتوفيق والنجاح.

(١) نفس المرجع.

## مراجـــع البحـــث

القرآن الكريم

(١) د. محمد علي العقلا، السوق الإسلامية المشتركة، القاهرة: مكتبة زهراء الشروق، ٢٠٠٧م.

(٢) بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي ، القاهرة: الطبعة الأولى.

(٣) مصطفي دسوقي، تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي «اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة» جامعة الأزهر ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مايو ١٩٩٩م،

(٤) د. رفعت لقوشة، السوق العربية المشتركة .مداخلات أولية، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م.

(٥) د. مصطفي محمد، السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.

(٦) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، ١٣٣٢هـ.

(٧) مجلس الوحدة الاقتصادية، توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي، الأردن، ١٩٨١م.

(٨) د. عطية صقر، الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الاسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥م.

(٩) د. رفعت العوضي، التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي «اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة».

(١٠) د. إسماعيل شلبي، أهمية وحدة الأمة الإسلامية ومعوقاتها، الملتقى الأول لعلماء المسلمين، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٢٧هـ.

(١١) د. شوقي دنيا، اتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل، مركز صالح كامل، سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢).

(١٢) د. عبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربي، المؤتمر الدولى «اقتصاديات الدول الإسلامية».

(١٣) د. علي حافظ منصور، المنظمات الدولية الاقتصادية وأثرها على اقتصاديات العالم الإسلامي، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية.

(١٤) د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.

(١٥) د. إبراهيم المطرف، الاقتصاد العربي .الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

(١٦) د. محمد الدمرداش، فرص وتحديات أمام أداء الاقتصاد العربي، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

(١٧) هانس - بيتر مارتين، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، (٢٣٨)، الكويت.

(١٨) د. محمد البرعي، المرتكزات القويمة لتعزيز قدرات الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

(١٩) د. شوقي دنيا، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة أبحاث جائزة البنك.

(٢٠) د. إسماعيل شلبي، التكامل الاقتصادي الإسلامي بين الإقليمية والعولمة، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٦م.

(٢١) د. عبد الفتاح النعماني، صناعة الخدمات العربية ودورها في الإسراع بتحقيق التكامل العربي، المؤتمر العلمي السنوي الدولي العشرون، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤م.

(٢٢) د. جاب الله عبد الفضيل، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي.

(٢٣) مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، المؤتمر الدولي «اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي» ٢٠٠٠م.

(٢٤) د. حسن عباس زكي، المستقبل الاقتصادي للعالم الإسلامي في ظل العولمة، من أبحاث مؤتمر مستقبل الأمة الإسلامية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة: ٢٠٠٣م.

(٢٥) د. فائقة الرفاعي، استثمار الفوائض النقدية في العالم الإسلامي، مؤتمر مستقبل الأمة الإسلامية.

(٢٦) يوسف الحجي، المستقبل الاقتصادي للعالم الإسلامي في ظل العولمة، مؤتمر مستقبل الأمة الإسلامية.